



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#اجتماعات_مجلس_المفوضين_واللجان

مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الاعتيادي الرابع عشر عن بعد

السلام بين مملكة البحرين ودولة إسرائيل، والتي تؤكد على نهج المملكة الثابت في الالتزام بالسلام ودعم حقوق الشعب الفلسطيني التي تعتبر من الثوابت العربية، وتعكس هذه الخطوة

أشادت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالخطوة التاريخية من قبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في تأييد اتفاقية



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بزيارة ميدانية لمقر شركة (أسري)

تفعيلاً لدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الرقابي والوارد في قانون إنشائها، وبناءً على خطتها لمتابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أماكن سكن العمال وفق الصلاحيات الممنوحة لها، قام وفد من المؤسسة بزيارة ميدانية إلى مقر الشركة العربية لتصليح السفن والهندسة (أسري)، وذلك للوقوف على التدابير الاحترازية المتخذة من قبل الشركة للوقاية من جائحة كورونا (كوفيد 19) بصفة خاصة وللإطلاع على أرض الواقع عن مدى مراعاة حقوق الإنسان المتعارف عليها كالحق في السكن اللائق والحق في الصحة الذي يعد حقاً أساسياً للإنسان وتوافر حقوق الإنسان المختلفة بصورة عامة.



إجراء الفحوصات الطبية للعاملين بصفة مستمرة، وتقديم الأدوات الوقائية المناسبة، ولوحظ نظافة غرف سكن العمال، وتوفير كافة إجراءات السلامة ومخارج الطوارئ، كما لوحظ تنوع الوجبات الغذائية المقدمة للعمال، حيث أشاد عدد من العمال الذين التقى بهم وفد المؤسسة بمستوى الرعاية والخدمات المختلفة المقدمة لهم بصورة عامة وخلال هذه الجائحة بصفة خاصة.

وستقوم المؤسسة بإصدار تقرير شامل حول تلك الزيارة، متضمناً جميع التوصيات والملاحظات المتعلقة بالزيارة ومدى التزام الشركة بالمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، ومدى توافرها مع التشريعات الوطنية المنظمة لحقوق العامل.

وتتمن المؤسسة البرنامج المتكامل الذي أعدته الشركة واعتماد الشفافية والوضوح في نقل المعلومات للوفد، حيث تم الإطلاع على بعض مرافق الشركة كالمطاعم والمركز الطبي ومنطقة سكن العمال، سواء أولئك المنتسبين للشركة أو التابعين للشركات الأخرى المتعاونة معها، وقد تبين بأن الشركة قامت باتخاذ خطوات استباقية مميزة لمكافحة انتشار فيروس كورونا بين العمال، حيث تم إنشاء غرفة عمليات على مدار الساعة مزودة ببرنامج إلكتروني لمتابعة أوضاع العاملين، وقامت باستئجار عدد من الشقق السكنية خارج مبنى الشركة لغرض الحجر الصحي، وإصدار دليل لطرق مكافحة انتشار فيروس كورونا، وعدد من الملصقات الإرشادية بعدد من اللغات الأجنبية، فضلاً عن

(كوفيد-19)، وأكدت على أهمية استمرار تضافر الجهود والمواصلة بعزم حيث ان الجميع مطالب بتحمل المسؤولية المجتمعية والعمل على حماية نفسه وأهله وأقربائه عبر الالتزام بالإجراءات والتدابير الاحترازية واتباع التعليمات الصادرة من الجهات المعنية، لخفض معدلات انتشار الفيروس والحفاظ على صحة وسلامة الجميع.

واستعرض نائب الرئيس نتائج الزيارات الميدانية التي قام بها بعض من الأعضاء خلال موسم عاشوراء 1442هـ إلى مراكز الإصلاح والتأهيل، بهدف الإطلاع عن كثب على استمرار ممارسة النزلاء والنزيلات في تلك المراكز لشعائرتهم الدينية، وفقاً لأنظمة ولوائح المراكز وتماشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، كما قدمت رئيسة المؤسسة نبذة عن مشاركة المؤسسة في وضع وتنفيذ خطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى المملكة، بناءً على المادة رقم (12) من قانون انشاء المؤسسة، حيث تم رفعها الى وزارة الخارجية ومجلسي النواب والشورى في فترات سابقة، وتم إعادة ارسالها الى سعادة وزير الخارجية هذا الشهر.

وتم خلال الاجتماع الإطلاع واعتماد تقرير عمل الأمانة العامة للربيع الثاني من عام 2020، من جهته قدم مجلس المفوضين شكره للأمين العام ولجميع موظفي الأمانة العامة على جهودهم في دعم واستمرار العمل في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

الدور الحضاري والرائد لمملكة البحرين في نشر قيم التسامح والتعايش بين جميع شعوب العالم والعمل على نبذ العنف والكرهية، كما أكدت على أهمية نشر ثقافة السلام والتعايش السلمي والذي تدعو اليه جميع آليات حقوق الانسان، إضافة الى أن هذه الخطوة تعتبر دعماً لحقوق الانسان كافة وستعمل على تسريع تفعيل أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الانسان في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وبعد الموافقة على جدول الأعمال الاجتماع المكون من 12 بنداً تم اعتماد محضر الاجتماع السابق، ثم استمع المجلس إلى تقارير من رؤساء كل من لجنة الحقوق والحريات العامة، ولجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، ولجنة الشكاوى والرصد والمتابعة عن أعمال لجانهم وانجازاتها خلال الفترة الماضية، وتم استعراض اهم مخرجات الزيارات الميدانية التي قامت بها المؤسسة من خلال اللجان الثلاث الى أماكن سكن العمال والخطط المستقبلية حول المزيد من هذه الأنشطة المهمة، ثم قدم رئيس لجنة الحريات العامة شرحاً لفعالية الطاولة المستديرة التي ستقيمها المؤسسة في نهاية هذا الشهر والتي تتمحور حول "التجربة البحرينية ودورها في تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة في ظل جائحة كورونا".

استعرضت رئيسة المؤسسة فعاليات المؤسسة أنشطتها المختلفة ومتابعتها للإجراءات الاحترازية التي تقوم بها مملكة البحرين لمنع انتشار فيروس كورونا



الوطنية لحقوق الإنسان تبحث تعزيز التعاون مع عدد من السفارات الأجنبية لدى المملكة



والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات التي قام بها عدد من مفوضيها إلى مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين حسب المعايير الدولية، وتطرق الشاعر في ذات السياق الى الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف خلال موسم عاشوراء 2020 بهدف الاطلاع عن كُتب على استمرار ممارسة النزلاء والنزيلات في تلك المراكز شعائره الدينية، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ولأنظمة ولوائح مراكز الإصلاح والتأهيل.

من جانبهم، أعرب أصحاب السعادة السفراء عن تقديرهم لما تقوم به المؤسسة من جهود حثيثة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، مشيدين في ذات الوقت بجهود المملكة في تعزيز السلام في المنطقة، مؤكدين على استعدادهم لدعم عمل المؤسسة بهدف تمكينها بما يدعم الجهود الرامية لتحقيق أهدافها

عقدت الآنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعًا عن بعد مع سعادة السيدة باولا أمادي سفيرة جمهورية إيطاليا، وسعادة السيد بوكمان سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية، وسعادة السيد جيروم كوشارد سفير جمهورية فرنسا، المعتمدين لدى مملكة البحرين، بحضور السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، وذلك في إطار التعاون الدائم بين المؤسسة مع السفارات الأجنبية في المملكة.

وخلال الاجتماع، تطرقت خوري الى دور المؤسسة في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال التنسيق المستمر مع وزارة الخارجية والسلطة التشريعية في شتى المواضيع ذات الصلة بهدف تعزيز وتنمية وحماية هذه حقوق الإنسان والعمل على ترسيخ قيمها ونشر الوعي بها، وضمان الإسهام بممارستها بكل حرية واستقلالية.

كما تطرقت خوري الى الجهود التي قامت بها المؤسسة في ظل جائحة فيروس كورونا لتوعية المواطنين

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل القائم بأعمال السفارة الأمريكية

استقبلت الآنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في مكتبها بمقر المؤسسة بضاحية السيف، السيدة مارغريت ناردي القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين، وذلك بحضور السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، حيث رحبت بها، واشادة بمستوى علاقات الصداقة والتعاون بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة.



على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين، منوهًا في ذات الوقت بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة لتحفظ حق الجميع في الصحة والتي راعت من خلالها حقوق الانسان حسب المعايير الدولية في ظل جائحة فيروس كورونا.

من جانبها، عبرت السيدة ناردي عن تقديرها لما تقوم به المؤسسة الوطنية من جهود دؤوبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، واشادة في ذات الوقت بجهود المملكة في تعزيز السلام في المنطقة، متمنية لمملكة البحرين مزيدًا من دوام التقدم والازدهار.

استقبلت الآنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في مكتبها بمقر المؤسسة بضاحية السيف، السيدة مارغريت ناردي القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين، وذلك بحضور السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، حيث رحبت بها، واشادة بمستوى علاقات الصداقة والتعاون بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة.

وقدمت خوري نبذة عما قامت به المؤسسة من جهود خلال هذه الفترة لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى عدد من مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب المفتش العام بجهاز المخابرات الوطني ينظمان برنامج تدريبي في مجال حقوق الإنسان لمنتسبي الجهاز عن بعد



على نحوٍ داعمٍ في استمرارية الدورات ومشجعٍ للمركز الأساسي الذي يقوم عليه البرنامج.

ومن جانبها، أوضحت الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن البرنامج الحقوقي التدريبي الخاص بمنتسبي جهاز المخابرات الوطني يتضمن ثلاث محاضرات تثقيفية تمتد من أغسطس إلى أكتوبر 2020، وتركز مواضيع البرنامج التدريبي على ضمانات المحاكمة العادلة بالإضافة إلى القانون العقوبات والتدابير البديلة، فضلاً عن ضمانات المحكوم عليه أثناء تنفيذ العقوبة. وأكدت خوري بأن قيام المؤسسة بتدريب منتسبي جهاز المخابرات الوطني يقع ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة لتدريب القائمين على إنفاذ القانون من المنتسبين للأجهزة الأمنية، مشيرة إلى أن هذا التعاون المستمر بين الآليات الوطنية لحقوق الإنسان يأتي من الإيمان التام من قبل تلك الجهات بأهمية نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان، فضلاً عن أهمية تبادل الخبرات وتعزيز الشراكة المجتمعية الفعالة في هذا المجال.

تفعيلاً لمذكرة التفاهم المبرمة بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب المفتش العام بجهاز المخابرات الوطني، انطلق البرنامج التدريبي في مجال حقوق الإنسان لمنتسبي جهاز المخابرات الوطني وذلك عبر برنامج الزوم، حيث تمحورت أولى محاضرات البرنامج حول "ضمانات المحاكمة العادلة" قدمها سعادة الأستاذ نواف عبدالعزيز العوضي رئيس النيابة، والتي تضمنت عدد من المحاور، كان أهمها: تعريف المحاكمة العادلة، ومعاييرها، بالإضافة إلى مصادر المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وضماناتها، وبالأخص فيما يتعلق بضمانات ما قبل مرحلة المحاكمة والضمانات أثناء مرحلة المحاكمة.

وبهذه المناسبة، فقد عبر سعادة المفتش العام بجهاز المخابرات الوطني السيد محمد بن راشد الرميحي عن تقديره للجهود المبذولة لنجاح البرنامج التدريبي الخاص بمنتسبي جهاز المخابرات الوطني للسنة الثالثة على التوالي خاصة مع اتخاذ البرنامج التدريبي طابعاً مختلفاً هذا العام تحدد في اعتماد نظام التواصل المرئي والمسموع في الدورات امتثالاً للتدابير الوقائية التي أقرتها اللجنة التنسيقية الوطنية للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19).

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة عن بعد حول حقوق الطفل في ظل جائحة كورونا للكادر التعليمي بمدرسة الشبيخة حصة للبنات



بالمؤسسة شرحاً مفصلاً عن مفهوم وتقسيمات وخصائص حقوق الطفل والمبادئ الأساسية في المواثيق والاتفاقيات الدولية، كما تم استعراض دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن جهود مملكة البحرين في مجال الرعاية الصحية والنفسية للأطفال في ظل جائحة كورونا.

تأتي هذه الفعالية ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتفعيلاً لدورها في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بمملكة البحرين بشكل عام، وحقوق الطفل بشكل خاص.

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة بعنوان "حقوق الطفل في ظل جائحة كورونا" لعدد من أعضاء الكادر التعليمي لمدرسة الشبيخة حصة للبنات عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك تماشياً مع الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة لمكافحة انتشار فيروس كورونا من خلال تجنب الاختلاط والتجمعات والاجتماعات والعمل على التباعد الاجتماعي.

وقدمت كل من الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والأستاذة لطيفة الجلاهية مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم طاولة مستديرة تحت عنوان: التجربة البحرينية ودورها في تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة في ظل جائحة كورونا



الإنسان بشكل عام وحقوق العمالة الوافدة بشكل خاص. وخلصت فعالية الطاولة المستديرة التي احتضنتها المؤسسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات الهادفة الى إيجاد الحلول للتحديات التي تواجه العمالة الوافدة في ظل الجائحة كمتابعة أوضاعهم ورفع مستوى ادراكهم بحقوقهم وحياتهم الأساسية، بالإضافة إلى عمل دراسات استقصائية وميدانية عن القطاعات والعمال الأكثر تضرراً.

وعلى هامش الفعالية، ثمنت الآنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما قامت به مملكة البحرين من إجراءات وجهود كبيرة لمكافحة هذه الجائحة، والتي راعت من خلالها حقوق الإنسان بشكل عام للمواطنين والمقيمين على حد سواء دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، منوهة بدور المؤسسة في متابعة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا وتأثيرها على التمتع بحقوق الإنسان، فضلاً عن قيامها بزيارات ميدانية إلى سكن العمالة الوافدة للتأكد من أن طبيعة المعيشة ونوعية السكن تعكس مدى تطبيق الإجراءات الاحترازية، مؤكدة في ذات الوقت على استعداد المؤسسة لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة وتقديم المساعدة وتبادل الخبرات، من أجل استمرار حصول الجميع على حقوق الإنسان كافة.

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان طاولة مستديرة بعنوان: «التجربة البحرينية ودورها في تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة في ظل جائحة كورونا» عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك لتسليط الضوء على أثر جائحة كورونا على العمالة الوافدة وجهود وتكاتف الجهات المعنية في مملكة البحرين للتعامل معها بما يتناسب مع مكانة البحرين المتقدمة في حماية حقوق الإنسان بصفة عامة والحق في الصحة للجميع بصفة خاصة شارك فيها ممثلي الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة، بالإضافة الى عدد من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

خلال الفعالية التي أدارها الدكتور بدر محمد عادل رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة - عضو مجلس المفوضين، تم التطرق إلى دور المؤسسة في ظل جائحة كورونا، ومناقشة أثرها على العمالة الوافدة والجهود التي قامت بها الجهات ذات الصلة في المملكة للتعامل معها. كما تم التطرق إلى النظم المتعلقة بسكن العمال والشروط الواجب توافرها تفادياً للاكتظاظ وإيجاد البيئة الصحية المناسبة مستقبلاً.

وقد سلطت الفعالية الضوء على أهم التحديات التي تواجه العمالة الوافدة في ظل انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومناقشة أفضل السبل لتفعيل الشراكة مع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، بالإضافة الى علاقة الإجراءات الاحترازية المتخذة على التمتع بحقوق

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة عن بعد حول حقوق الطفل في ظل جائحة كورونا للكادر التعليمي بمدرسة الشيخة حصة للبنات



القاضي الاستبدال بعقوبة بديلة، وآلية احتساب مدة العقوبة البديلة وضوابط تنفيذها، فضلاً عن استعراض العقوبات والتدابير البديلة في الصكوك الدولية.

تأتي هذه الفعالية ضمن البرنامج التدريبي عن بعد لمنتسبي جهاز المخابرات الوطني والذي يساهم في تعزيز مفهوم حقوق الإنسان ورفع درجة الوعي بالآليات الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان وفق المبادئ والمقاصد الواردة في دستور مملكة البحرين والمواثيق الحقوقية الدولية والإقليمية.

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة تعريفية حول قانون العقوبات والتدابير البديلة لمنتسبي جهاز المخابرات الوطني، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي تماشياً مع الإجراءات التي قامت بها مملكة البحرين لمكافحة انتشار فيروس كورونا من خلال تجنب الاختلاط والاجتماعات والعمل على التباعد الاجتماعي.

وتناولت المحاضرة التي قدمتها الآنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نبذة حول قانون العقوبات والتدابير البديلة التي يجوز للقاضي أن يأمر باستبدال العقوبة البديلة بالعقوبة الأصلية التي قضى بها في الحكم، والحالات التي يجوز للقاضي فيها

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة أبعاد حقوق الإنسان وتجارب المؤسسات خلال جائحة كورونا



دعم الدول خلال الجائحة، كما تحدثت السيدة جورجيت غانيون مديرة قسم العمليات الميدانية والتعاون التقني بمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأوضحت الدور التي تقوم به المفوضية لتقديم الدعم الفني والتقني للمؤسسات الوطنية للقيام بعملها وتنفيذ اختصاصاتها.

كما قدم عدد من ممثلي المؤسسات الوطنية نبذة عن دور مؤسساتهم خلال هذه الجائحة، حيث أوضحت الأنسة خوري الذي قامت به المؤسسة في توعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي قامت بإصدارها، ومتابعتها للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الجهات المعنية في مملكة البحرين لمنع انتشار جائحة فيروس كورونا، للتأكد من عدم تأثيرها على تمتع الأفراد بحقوق الإنسان، كما قامت المؤسسة بعدد من الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل وسكن العمال الأجانب لبعض الشركات الكبرى للتأكد من مدى تطبيقهم للإجراءات الاحترازية.

كما تم تقديم عرض حول النتائج الأولية للبحوث المشتركة بين التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بدور وخبرة المؤسسات الوطنية في معالجة حقوق الإنسان ودعمها أثناء حالة الطوارئ الصحية العالمية.

شاركت الأنسة ماري خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من أعضاء مجلس المفوضين والأمين العام في الندوة التي عقدت عن بعد حول: "أبعاد حقوق الإنسان خلال جائحة فيروس كورونا : دور وتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" والذي نظمها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، والبعثة الدائمة للنرويج والبعثة الدائمة لأستراليا في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، حيث تمت مناقشة أدوار وتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة الآثار المترتبة على حقوق الإنسان وجائحة فيروس كورونا، ومقارنتها بالنتائج الأولية للبحث الذي أجراه التحالف العالمي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

افتتحت الندوة السفارة تينا مروخ سميث، المندوب الدائم للنرويج في جنيف، ثم تحدث كل من السفارة سالي مانسفيلد، المندوب الدائم لأستراليا في جنيف، والدكتور فريدي كاريون الرئيس القادم للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس المؤسسة الوطنية في الإكوادور، الذي قدم نبذة عن دور التحالف في تقديم الدعم والمساندة للمؤسسات الوطنية، ثم تحدثت السيدة أساكو أوكاي الأمين العام المساعد ومدير مكتب الأزمات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوضحت دور المنظمة في

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في الاجتماع السنوي الـ 25 لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ



للتحالف عن بعد في أكتوبر القادم، بعد تأجيل الاجتماع الذي كان من المقرر عقده في مارس الماضي بسبب جائحة كورونا، والمشاورات الجارية لتحديد موعد عقد اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد (SCA) عن بعد وذلك قبل نهاية هذا العام.

ثم تم إجراء انتخابات لعضوية لجنة الحوكمة للمنتدى من المؤسسات الوطنية الحاصلة على الصفة الاعتمادية (ألف) والمكون من خمسة أعضاء، حيث قدم كل مرشح نفسه وما يمكن أن يقدمه خلال السنتين القادمتين لدعم جهود وعمل المنتدى، وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أستراليا السيدة روزالند كروشر رئيسة المنتدى رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أستراليا، إضافة إلى متابعه تأثيرها على تمتع العمالة الوافدة بحقوقها، واستعداد المؤسسة لمشاركة أعضاء المنتدى خبرتها في ذلك، وتقديم المساعدة وتبادل الخبرات، من أجل حصول الجميع على حقهم في الصحة والرعاية الطبية.

وتم خلال الاجتماع استعراض واعتماد ميزانية المنتدى، وعرض دور المنتدى في عضوية مكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (GANHRI)، والاستعدادات لعقد الاجتماع السنوي

لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الثامن عشر عن بعد



المعاملة من قبل المعنيين بالمركز، وكذلك بجودة ونوعية الطعام والخدمات المختلفة المقدمة لهم.

كما استعرضت اللجنة خلال الاجتماع تقرير زيارتها إلى سكن عمال الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)، حيث هدفت الزيارة إلى الوقوف على أوضاع حقوق العمالة الوافدة والتأكد من توافر حقوقهم المكفولة لهم بموجب أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

وتدارست اللجنة الطلب المحال لها من رئيسة المؤسسة حول النظر في ادعاءات أحد نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بشأن الأوضاع المعيشية في المركز، وانتهت إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة حيث سيتم التواصل مع المعنيين في إدارة المركز المعني للوقوف على صحة تلك الادعاءات، ولاستكمال إجراءات الشكوى المحالة للجنة.

واختتمت اللجنة اجتماعها باعتماد خطط زيارتها المقررة لمراكز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة إلى المستشفيات الخاصة والعام، ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية للربع الأخير من هذا العام، فضلاً عن مناقشة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات.

برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الثامن عشر عن بعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بمناقشة مجريات زيارة المتابعة التي اجرتها اللجنة إلى مركز إيواء وإبعاد الرجال الأجانب بالمنطقة الجنوبية (البا)، والتي تم خلالها استمرار متابعة أوضاع الأجانب الذين شملهم العفو الملكي الصادر من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، أو من استكمل مدة العقوبة منهم، ومتابعة ما تم مع سفاراتهم وقنصلياتهم لتسهيل إجراءات عودتهم إلى بلدانهم، بالإضافة إلى الوقوف على التدابير الاحترازية المتخذة من قبل المركز بشأن مكافحة جائحة كورونا (كوفيد 19)، ومدى تماشيها مع الإرشادات والتوجيهات الصادرة من الجهات المختصة لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19). وقد تبين اتباع المركز لتلك الإرشادات والتوجيهات حفاظاً على صحة جميع الموظفين والنزلاء، كما اتضح عدم وجود أي اختلاط بالمركز قياساً بالطاقة الاستيعابية الموجودة، وقد عبر بعض أفراد الجاليات الموجودة عن رضاهم التام بمستوى

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الثامن عشر عن بعد



عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها الثامن عشر عن بعد، برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد، والسيدة وداد رضي الموسوي، حيث ناقشت ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، بالإضافة إلى رأي الأمانة العامة حول رفع سن السماح بعمل وتشغيل الأطفال، الوارد في أحكام الباب الرابع من القانون رقم (36) لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي، حيث انتهت إلى ضرورة رفع سن حصر تشغيل الأطفال ليصبح 18 سنة بدلاً من 15 سنة، وذلك تماشيًا مع السن الوارد في قانون الطفل البحريني، واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، وما قرره المادة (1) من الاتفاقية الدولية رقم (138) لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، والتي انضمت لها مملكة البحرين في 2012 بموجب القانون رقم (1).

كما ناقشت اللجنة مقترح فعالية الطاولة المستديرة التي تعتمده المؤسسة التنسيق لعقدتها عن بعد خلال شهر سبتمبر الجاري حول حقوق العمالة الوافدة في ظل فيروس كورونا، والتي تهدف إلى تسليط الضوء على عدد من المواضيع ذات العلاقة بالعمالة الوافدة بشكل عام وحقوقهم في ظل جائحة كورونا بشكل خاص، وأكدت اللجنة على أهمية الإسراع في التنسيق لفعالية تحاكي الوضع الحالي وتتناول التعليم عن بعد في ظل الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البلاد للحد من انتشار فيروس (كوفيد - 19).

واختتمت اللجنة اجتماعها باستعراض مجريات عدد من الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى عدد من مراكز الإصلاح والتأهيل خلال موسم عاشوراء والتي شارك فيها أعضاء اللجنة، بهدف التأكد من مدى تمتع نزلاء تلك المراكز بحقوقهم المتصلة بممارسة الشعائر الدينية، وأيضا الزيارة التي تمت إلى سكن عمال الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) للوقوف على مدى توافر حقوق الإنسان المختلفة في سكن العمال.

المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان تستمر في تلقي الشكاوى وتقديم المساعدة القانونية

وفي الآونة الأخيرة، رصدت المؤسسة بعض الادعاءات بأن إدارة مركز الإصلاح والتأهيل لا توفر أدوات النظافة للنزلاء، غير أنه تبين أن الأدوات متوفرة ويمكن شراء المستلزمات الإضافية من متجر المركز، وتود المؤسسة أن توضح أن بعض المستلزمات التي قد يطلبها النزلاء لا يمكن الموافقة عليها من منطلق العمل على حماية سلامتهم بالدرجة الأولى، كما تلقت المؤسسة أيضاً التماسا وطلبات لزيادة مدة الاتصال المرئي للنزلاء، والتي تم تفعيلها مؤخراً في إطار العمل على الحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد تم رفع تلك الطلبات خلال الزيارة الميدانية الأخيرة التي قامت بها المؤسسة الى إدارة مركز الإصلاح والتأهيل بمنطقة جو، حيث أوضحت أنه ومنذ تفعيل الاتصال المرئي تم اجراء ما يقارب 10000 اتصال، وأن زيادة مدة الاتصال قد تؤثر سلباً على فرص الاتصال المتاحة لجميع النزلاء والذي يعتبر حقا للجميع، إضافة الى رصد المؤسسة شكوى نزيل بأنه تم وضعه في العزل الصحي بعد عودته من المستشفى ومن ثم تم نقله الى مبنى آخر، فيما أفادت ادارة المركز بتخصيص مبنى كامل يحتوي على طابقين للنزلاء الذين يتم فحصهم من فيروس كورونا، ويتم عزلهم احترازياً بعد خروجهم من العيادات الخارجية تجنباً للمخالطة، كما تحرص إدارة المركز على تسيير البرنامج اليومي للنزلاء، بشكل منفصل وتراعي الفصل بين النزلاء وفق معايير معينة.

كما قدمت المؤسسة لإدارة مركز اصلاح وتأهيل النزلاء بمنطقة جو، ما يقارب 300 مادة ثقافية للقراءة، وذلك لإدراجها ضمن مكتبة المركز، والتي عليها دور مهم في تعليمهم وتنقيف النزلاء من خلال توفير الكتب في مختلف المجالات والتخصصات، كما تقوم إدارة المركز بتشجيع النزلاء على المطالعة والقراءة، حيث تعتبر المكتبة مركزاً للحياة الفكرية والثقافية للنزلاء من خلال توفير ما هو ملائم من مصادر المعلومات المختلفة، من أجل تنمية ثقافتهم الثقافية والمساهمة في تطويرهم علمياً ومهنياً واستغلال أوقات الفراغ في الأنشطة والمجالات النافعة.

كما أن المؤسسة تستلم وتتعامل مع طلبات العقوبات البديلة سواء من النزلاء أم من ذويهم، حيث تساهم بصورة فعالة في إيصال تلك الطلبات للجهات المعنية، إيماناً منها بأهمية القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، والذي يعد تجربة رائدة في المنطقة تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان
National Institution for Human Rights



تستمر المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في عملها الحثيث لمتابعة أوضاع حقوق الانسان وتلقي الشكاوى وتقديم المساعدة القانونية ورصد أية ادعاءات لانتهاكات حقوق الانسان قد ترد عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وقد بلغت الشكاوى التي استلمتها المؤسسة خلال الشهور الستة الأولى من عام 2020 نحو 32 شكوى، تعاملت المؤسسة معها بالتعاون مع الجهات المعنية المتعلقة بالشئون الصحية أو الإسكان أو التعليم، وقدمت 348 مساعدة قانونية في مختلف الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ورصدت ما يقارب 85 حالة في وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، واتخذت بشأنها الإجراءات القانونية المناسبة.

وتتعامل المؤسسة بكل مصداقية وعلنية مع أي شكاوى تستلمها أو طلبات مساعدة تردّها من خلال تطبيقات الهاتف النقال (NIHR Bahrain) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144) وتقوم بصفة مستمرة بزيارات ميدانية معلنة وغير معلنة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل للتأكد من ممارسة النزلاء، رجالاً ونساءً، للشعائر الدينية المختلفة ضمن الإجراءات التنظيمية والإدارية التي تحددها إدارة المراكز، وتشيد المؤسسة بتعاون الجهات المعنية في توفير عدد كاف من الكتب الدينية للقراءة والاطلاع في موسم عاشوراء لهذا العام وتوفير متطلبات الشعائر وبما يتناسب مع الإجراءات التنظيمية في كل مركز.

وتشدد المؤسسة على ان الاهتمام بالحق في الصحة وتوفير الرعاية الصحية، من الحقوق الأساسية لكل نزيل ونزيلة والتي تولي مملكة البحرين لها اهتماماً بالغاً. وقد تابعت المؤسسة عمل إدارات مراكز الإصلاح والتأهيل في هذا المجال، ولم يتم رصد أي انتهاك او حرمان من العلاج، وأن الخطة العلاجية لكل نزيل ترجع الى البروتوكول العلاجي والطبي المتبع لكل حالة، وترحب المؤسسة باستلام أية شكاوى من النزلاء الذين يدعون عدم تلقيهم العلاج، حيث سيتم التعامل معها مباشرة.

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الثامن عشر عن بعد



لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، وتقرر اعتماد جميع الحالات التي ترد للمؤسسة بشأن استبدال ما تبقى من مدة العقوبة المحكوم بها، المستوفية للشروط الشكلية المنصوص عليها في المادة رقم (13) من القانون المذكور أعلاه بشأن تطبيق العقوبات البديلة، والمتعلقة بقضاء نصف مدة العقوبة ودفع مبلغ الغرامات المادية إن وجدت مالم يكن الوفاء بها مستحيلاً، مع ترك النظر في الشروط الموضوعية المتعلقة بحسن السيرة والسلوك وألا يكون في الافراج عن النزير خطر على الأمن العام إلى تقدير الجهة المختصة.

وفي سياق متصل، ثمنت اللجنة التعاون الإيجابي الذي يبديه المعنيون بوزارة الداخلية في دراسة وإنهاء أية ادعاءات ترد للمؤسسة تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان، خاصة الحالات ذات الطابع الإنساني.

واطلعت اللجنة في ختام اجتماعها على ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما تم اتخاذه فيها من إجراءات.

وتدعو اللجنة الى التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، وذلك التزاماً من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسياً من حقوق الإنسان.

ترأست الآنسة ماريّا خوري اجتماع لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة الثامن عشر، الذي عقد عن بعد، وذلك بحضور الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بتقديم خالص العزاء وصادق المواساة إلى الزملاء رئيس وأعضاء الديوان الوطني لحقوق الانسان في دولة الكويت الشقيقة، وعموم الشعب الكويتي الشقيق لوفاة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، سائلين المولى عز وجل أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

ومن ثم استعرضت اللجنة كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة من 24 أغسطس وحتى 24 سبتمبر من العام الجاري، حيث تعاملت مع عدد (8) شكوى، وقدمت عدد (63) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (4) حالات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تلقيها (208) اتصالاً عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

وتابعت اللجنة الإجراءات المتخذة لتحفيز التعاون بين المؤسسة والمعنيين في وزارة الإسكان في بحث ودراسة الحالات العالقة لدى المؤسسة والمتعلقة بالحق في مستوى معيشي لائق، حيث سيتم خلال الأيام القادمة التنسيق للباحث مع المعنيين في الوزارة حول تلك الحالات لإيجاد الحلول المناسبة والنهائية تمهيداً لإبلاغ أصحابها بما يتم.

كما تدارست اللجنة عدد من الحالات الجديدة الواردة للمؤسسة والمتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18)

